

ورقة تقدير موقف

تراجُع حزب العمل في المشهد السياسي الإسرائيلي:

هل انتهى دوره التاريخي؟

فارس شوملي- جامعة بيرزيت



مقدمة:

تسعى هذه المقالة للوقوف على بعض أهمّ مسببات تراجع حزب العمل في النظام السياسي الإسرائيلي، وتحوّله من حزب السلطة المهيمن، إلى حزب محدود التأثير. وفي حين أنّ تراجع الحزب يعود إلى جملة من العوامل تتقاطع ما بين أسباب داخلية بعضها له علاقة ببرامج وسياسات وأداء الحزب نفسه، وبعضها الآخر يتعلّق بعوامل موضوعية أخرى في داخل النظام السياسي الإسرائيلي، إضافة إلى عوامل أخرى سياسية واقتصادية عالمية، فإننا سنركّز في هذه الورقة على العوامل الداخلية: الموضوعية والذاتية.

خلفية تاريخية عن الحزب ومكانته في النظام السياسي الإسرائيلي:

أسس حزب العمل في العام 1968، بتحالف بين حزب "مپاي" (وهو الحزب العمالي الذي هيمن على المشهد السياسي الإسرائيلي حتى سنوات السبعين) وحزب "رافي" الذي أسسه دافيد بن چوريون بعد انشقاقه عن حزب "مپاي" عام 1965، وحزب "أحدوت هعقوداه - پوعلي تسيون". وجاءت هذه الوحدة ردّاً على تجمّع وتحالف بعض قوى اليمين الصهيونيّ في حزب "چاحل" ("حירות" وحزب الأحرار - الليبراليون) في العام 1965، وحصولهم على 26 مقعداً في انتخابات الكنيست السادس، بعد أن كان "حירות" حصل على 17 مقعداً في انتخابات الكنيست الخامس عام 1961.

استطاع حزب العمل الحفاظ على موقعه في الحكم حتى العام 1977 حين فاز الليكود كتجمّع لقوى اليمين (أوسع من "چاحل") بقيادة مناحيم بيچن بـ 44 مقعداً في انتخابات الكنيست التاسع مقابل 32 مقعداً لحزب العمل. وبذلك انتقلت التيارات اليسارية الصهيونية -وبالأخصّ حزب العمل- إلى صفوف المعارضة لأول مرة منذ إعلان الدولة؛ وهو ما اعتُبر كذلك انقلاباً سياسياً لقوى اليمين على قوى اليسار في الخطاب الإعلامي والأكاديمي الإسرائيلي.

ومع أنّ حزب العمل استطاع العودة إلى الحكومة خلال السنوات الأربعين التي تلت خسارته عام 1977، فإنّه لم يستطع استعادة هيمنته التي كُسرت في هذه الانتخابات. فلقد عاد الحزب إلى حكومة الوحدة الوطنية عام 1984 (حيث تناوبت كلّ كتلة سنتين على رئاسة الحكومة)، وعام 1988 لكن برئاسة يتسحاق شامير وحده، وعاد الحزب كذلك في العام 1992 إلى الحكم بزعامة يتسحاق رابين، ولكنّه خسرها مرة أخرى (إثر اغتيال رابين) عام 1996. وعاد مرة أخرى للحكم بزعامة باراك في العام 1999 (بانخابات مباشرة لرئاسة الحكومة). وشارك كذلك الحزب في حكومة شارون عام 2001 والحكومات في الأعوام التسعة التالية بالرغم من خسارته الانتخابات أربع مرّات في هذه الفترة (2001؛ 2003؛ 2006؛ 2009).

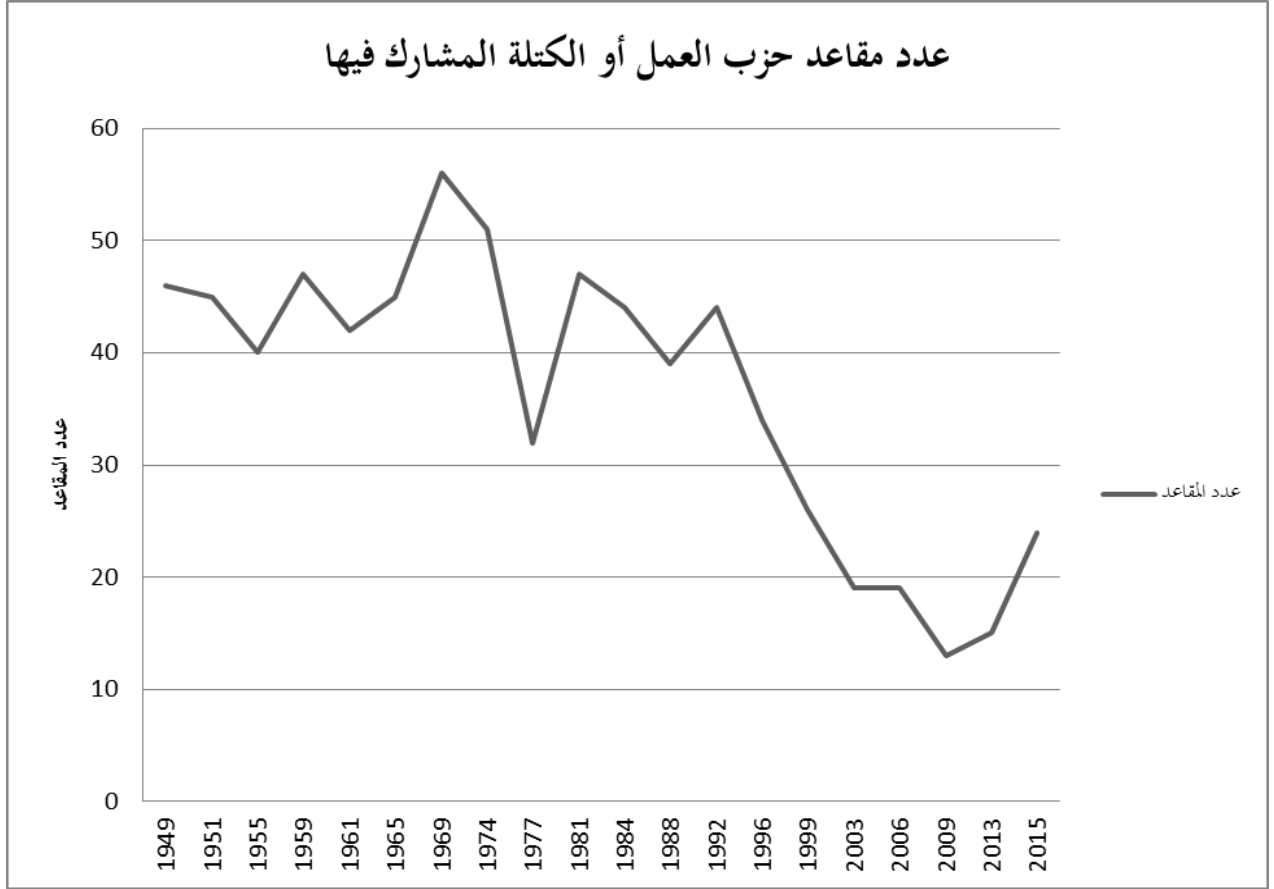
عدد مقاعد حزب العمل في دوراته الانتخابية منذ حزب "مپاي"

الكتلة /الحزب ¹	السنة	عدد المقاعد
مپاي	1949	46
مپاي	1951	45
مپاي	1955	40
مپاي	1959	47
مپاي	1961	42
معراخ	1965	45
معراخ	1969	56
معراخ	1974	51
معراخ	1977	32
معراخ	1981	47
معراخ	1984	44
معراخ	1988	39
حزب العمل	1992	44
حزب العمل	1996	34
إسرائيل واحدة ²	1999	26
العمل - ميماد	2003	19
العمل - ميماد ³	2006	19
العمل	2009	13
العمل	2013	15
المعسكر الصهيونيّ (العمل والحركة - "هتنوعا")	2015	24

¹ الكنيست. (2017).

² في منتصف دورة الكنيست الخامس عشر وبعد انسحاب حزب "عيشر" تغير اسم الحزب إلى العمل-ميماد.

³ في نهاية دورة الكنيست السابع عشر انفصل حزب العمل عن حزب "ميماد" وتغير اسم الحزب إلى العمل برئاسة إيهود براك.



من خلال الرسم البياني، يمكننا ملاحظة درجة تدهور وتراجع حزب العمل داخل النظام السياسي الإسرائيلي، ولهذا التراجع عدّة عوامل داخلية وأخرى إقليمية ودولية، وسنحاول الوقوف عند بعض أهمّ تلك العوامل لفهم هذه الظاهرة.

الانشقاقات المستمرة داخل الحزب:

عانى حزب العمل منذ البداية من الانشقاقات والخلافات الداخلية بسبب قضايا عدّة (سياسية أو اجتماعية أو تنظيمية)، وكان لهذه الخلافات أثر بالغ على الحزب من حيث إنّ العديد من القادة البارزين في الحزب انشقوا عنه ليشكلوا تيارات خاصة بهم، أو انضموا إلى أحزاب أخرى منذ السبعينيات -مثل موشيه ديان ولوفا إليف وشولاميت ألوني وغيرهم. ومن الانشقاقات الهامة التي تركت بالغ الأثر على الحزب كان انسحاب حاييم رامون منه وتشكيله قائمة عمالية منفصلة حملت الاسم "رام"، خاض بواسطتها انتخابات نقابة العمّال (الهستدروت)، وانتصر فيها على حزب العمل، وبذلك خسر العمل سيطرته على

الهستدروت -أحد أهم معاقل الحزب وقوّته الانتخابيّة- التي قادها في الفترة الواقعة بين العام 1968 والعام 1994⁴ وحصل انشقاق آخر إبّان انتخابات عام 1996، قادةً اثنان من صفوف حزب العمل (أفيچدور كهلاني وعيمانوئيل زيسمان) احتجاجًا على سياسات رابين تجاه الفلسطينيين وملفّ التسوية، وشكّلا حزب "الطريق الثالث".⁵

وربما كانت الفترة الأخيرة، منذ الانتفاضة الثانية، من أكثر الفترات التي ظهرت فيها للعيان تمزّقات الحزب، حيث توالى على رئاسة الحزب حتّى عام 2015 سبعة رؤساء (براك؛ متسناع؛ بن إليعيزر؛ بيرتس؛ براك للمرة الثانية؛ يحيوموفيتش؛ هرتسوچ).⁶

ظهور أحزاب المركز وتعزيز قوّة "ميرتس":

وكان من العوامل الأخرى التي أسهمت في تراجع الحزب في النظام السياسيّ الإسرائيليّ ظهورُ أحزابٍ أخرى تتقارب معه إلى حدّ ما في الشقّ السياسيّ والموقف من قضية العلمانيّة، وتنافسُهُ على قواعده الانتخابيّة في المركز، كحزب "شينووي" الذي حصل في انتخابات عام 1977 على 15 مقعدًا على حساب العمل. وكذلك هو الحال مع حزب "ميرتس" الذي شكّل بتحالف "شينووي" و"راتس" و"مپام" في العام 1992،⁷ حيث حصل "ميرتس" في الأعوام 1992 و 1996 و 1999 على 12 مقعدًا، و 9 مقاعد و 10 مقاعد -على التوالي. وبالرغم من توالي إيهود براك رئاسة الحكومة في انتخابات العام 1999، يجدر التنبّه إلى أنّ براك نجح في الانتخابات المباشرة لرئاسة الحكومة، إلا أنّ تمثيل الكتلة التي تضمّ حزب العمل (قائمة إسرائيل واحدة) انحسر بواقع 8 مقاعد عن انتخابات عام 1996، بينما ازداد تمثيل "ميرتس" بمقعد واحد، وحصل حزب "شينووي" على 6 مقاعد، أي إنّ الحزبين ("ميرتس" و"شينووي") حصلوا على 7 مقاعد جديدة في حين تراجع العمل بـ 8 مقاعد. وفي انتخابات الكنيست السادس عشر عام 2003، تراجع العمل بواقع 7 مقاعد وحصل على 19 مقعدًا، وحصل حزب "شينووي" على نحو استثنائيّ على 15 مقعدًا، أي بزيادة 9 مقاعد عن الانتخابات السابقة.

التماهي مع اليمين، بدلًا من مواجهته (اقتصاديًا وسياسيًا):

منذ الانقلاب السياسيّ عام 1977 بقيادة معسكر اليمين، بدأ الاقتصاد الإسرائيليّ في التحوّل من الاشتراكية الديمقراطية ودولة الرفاه إلى سياسات السوق الحرّ. شهدت الفترة منذ العام 1977 خصخصةً واسعةً للعديد من مؤسسات القطاع العامّ، الأمر الذي أسهم في تفاقم أزمة التضخّم والكساد التي بدأت منذ بداية السبعينيّات. وجاءت حكومة الوحدة عام 1985 ببرنامج إصلاح اقتصاديّ يركّز على ثلاث نقاط:⁸

- (1) قبول الهستدروت خفض أجور العمّال الحقيقيّة.
- (2) قبول الشركات الرأسماليّة خفض الأرباح.
- (3) خفض كبير في الإنفاق الحكوميّ.

⁴ مدار. [حزب العمل الإسرائيليّ](#). مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيليّة. مستقاة بتاريخ (2017/01/29).

⁵ Goldberg, Giora. (1997). The electoral fall of the Israeli left. *Israel Affairs*, 4(1), Pp.56-57

⁶ خليفة، أحمد. (2011). "الأحزاب السياسية". لدى: كميل، منصور. (محرر). دليل إسرائيل العام 2011. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ص 238-236.

⁷ الجزيرة. [ميرتس](#). شبكة الجزيرة الإعلامية. مستقاة بتاريخ (2017/01/25).

⁸ النقيب، فضل. (2011). "الاقتصاد الإسرائيليّ"، لدى: كميل، منصور. (محرر). دليل إسرائيل العام 2011. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ص 547.

وبدأ حزب العمل -منذ الانقلاب السياسيّ مروراً بحكومة الوحدة- في تغيير الخطّ الاقتصاديّ الخاصّ به، فتخلّى الحزب إلى مدى بعيد عن المبادئ الاشتراكية، وراح ينادي بمبادئ أقرب ما تكون إلى السوق الحرّ، وباقتصاد يقوم على التنافس، مكوّن من القطاعين الخاصّ والعامّ والعماليّ المتمثّل بالهستدروت.⁹

وبذلك يقترح عزمي بشارة أنّه لم يعد هنالك فارق جوهريّ بين معسكريّ اليمين واليسار:

وأصبح الفارق بين الليكود وحزب العمل [...] فارقاً في الدرجة، لا في الجوهر. [...] وهذا التدرّج في المواقف بين اليسار واليمين الصهيونيّين يوجد فارقاً بينهما، لكنّه يؤطّره ضمن وحدة قيمية واحدة، سواء أكان ذلك في القضايا الاجتماعية: التسليم باكتساح قوانين السوق للاقتصاد، مع الخلاف بشأن سيطرتها على نواحي الحياة الأخرى، والتسليم بوحدة الدين والأمة وبالعلاقة الإسرائيلية الخاصة بين الدين والدولة؛ أم كان في القضايا السياسيّة: إملاء الشروط الإسرائيلية التاريخية على الأطراف العربيّة، وذلك بفعل موازين القوى عند الحديث عن تسوية تاريخية بين العرب وإسرائيل؛ التسليم بيهودية الدولة كأمر مفروغ منه عن التعامل مع موضوع مساواة العرب في إسرائيل... إلخ.¹⁰

ويؤكّد على ذلك مهنّد مصطفى في تناوله لانتخابات الكنيست العشرين:

ركّز المعسكر الصهيونيّ حملته الانتخابية على القضايا الاجتماعية الاقتصادية، وغيّب القضايا السياسيّة والاحتلال والتسوية مع الفلسطينيين، ولم يطرح برنامجاً سياسياً بديلاً عن خطاب الليكود إلا في المركبات الأدائية، ولكنّه كان شبيهاً للليكود في القضايا السياسيّة الجوهرية مثل عدم الانسحاب إلى حدود حزيران 1967، إبقاء القدس موحّدة، تبني موقف ننتياهو من موضوع الإرهاب والملفّ النوويّ الإيرانيّ والاختلاف معه في النهج والطريقة فقط.¹¹

وأسهمت الأزمة الماليّة في منتصف السبعينيّات، فضلاً عن السياسات الاقتصاديّة النيوليبرالية التي اجتاحت الاقتصاد الإسرائيليّ في آخر عقدين ونصف العقد، في تفاقم أزمة الحزب أيضاً؛ فمن ناحية، أسهمت سياسات الليرة والخصخصة هذه في تراجع الكيبوتسات والموشافيم ونقابة الهستدروت -التي شكّلت قاعدة اقتصادية وقاعدة انتخابية هامة لحزب العمل-¹² في قيادة الاقتصاد لمصلحة لوبي "اتحاد الصناعيين في إسرائيل". وفي المقابل، ترسّخ دور المجتمع الصناعي العسكريّ في السياسة والاقتصاد.¹³ وبتراجع مكانة المعامل الأساسية لحزب العمل في المركز الاقتصاديّ، تراجعت مكانته في النظام السياسيّ ككلّ.¹⁴

وفي حين أنّ عودة اليسار إلى الحكم في العام 1992 كانت بفضل دعم نخبة من الرأسماليّين الذين ارتأوا في مسيرة التسوية إنهاءً للمقاطعة الاقتصاديّة وبوابةً لدخول السوق العالميّة والاندماج فيها،¹⁵ فإنّ هذه النخبة الرأسمالية لم تعد بحاجة إلى اليسار الصهيونيّ ومعااهدات السلام بعد ذلك، إذ كان اندماجها في المعاهدات الاقتصاديّة والسوق العالميّة قد جرى، ولم تعد القضية الفلسطينية تشكّل عائقاً أمام هذا الاندماج، وبذلك خسر اليسار إلى حدّ ما هذا الدعم الاستثنائيّ من القطاع الخاصّ.

⁹Labor party. (2017). [Israeli Labor party Platfrom 2013](#). Retrieved in (January, 1st, 2017).

¹⁰ بشارة، عزمي. (1999). المنتصر والمهزوم في الانتخابات الإسرائيلية. مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 39. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ص34.

¹¹ مصطفى، مهنّد. (2015). انتخابات الكنيست 2015: تغيرات بنيوية واصطفافات اجتماعية - سياسية. مجلة قضايا إسرائيل، العدد 57. رام الله: مدار-المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. ص91.

¹² Goldberg, Giora. Ibid.. P63.

¹³ عابد، خالد. (2015). نتائج انتخابات الكنيست 2015 في ضوء واتجاهات التصويت بعيدة المدى. مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 103. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ص127-128.

¹⁴Aharoni, Yair. (1998). The changing political economy of Israel. *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, 555(1). Pp. 127-146.

¹⁵Ben-Porat, Guy. (2005). Between Power and Hegemony: Business Communities in Peace Processes. *Review of International Studies*, 35 (2). Pp. 325-348.

ومن ناحية أخرى، فإنَّ التجاذبات والانقسامات الإثنية في المجتمع الإسرائيلي تُشعر بحريّة أكبر في النظام النيوليبرالي، بحيث تستطيع كل مجموعة إثنية - من خلال الحزب الذي يمثلها - المنافسة لتحقيق مكتسبات أفضل لذاتها كفتة من خلال تحصيل حصّة أكبر من الموازنات أو الوزارات أو غيرها، وبالتالي ترى في نظام دولة الرفاه تهديداً لوجودها كمجموعة إثنية، حيث يقوم هذا النظام على محو هذه الفوارق الإثنية - نظرياً على الأقل - ليضعها في إطار نموذج تنموي قومي بعيداً عن التقسيمات الإثنية. أمّا اليمين الصهيوني الجديد، فإنه يعمل على "تعميق الشمولية الإثنية القومية بعد شحنها دينياً، وعلى إعادة إنتاج القبليّة اليهودية، فضلاً عن النيوليبرالية الاقتصادية. [...] والحقيقة هي أنه كلما ازدادت السوق توحشاً، وازدادت الفجوات الاقتصادية داخل المجتمع اليهودي، تنامت الحاجة إلى التعويض عن هذا التشطّي والانقسام عن طريق رفع منسوب الخطاب القومي والديني والتحريض على العرب، باعتبار أن ذلك هو الطريق المضمون والأكثر ملاءمةً للحفاظ على روح الشعب اليهودي وتثبيت لُحمته".¹⁶

الأحزاب الإثنية - القومية، وانحسار تمثيل الحزب طبقياً وإثنيّاً ومن حيث درجة التدين:

في ما بعد مرور العقود الثلاثة الأولى على قيام الدولة، اتّسم النظام السياسي الإسرائيلي بالانقسامات الإثنية والقومية في الحياة الحزبية والسياسية على نحوٍ بالغ. ولقد توالى منذ الثمانينيات والتسعينيات ظهور أحزابٍ قائمة على أساس إثني، تُمثّل اليهود الشرقيين والمهاجرين الروس القادمين من الاتحاد السوفييتي سابقاً، وأحزابٍ أخرى لتمثيل العرب.¹⁷ وبذا انحسرت العديد من قواعد الحزب الانتخابية، حيث إنّ جزءاً كبيراً من توجّهات الناخبين للتصويت أصبحت ترتبط بمعايير إثنية - عرقية - مصلحة، لا بمعايير أيديولوجية - مصلحة. وبذلك أصبح حزب العمل وكأنّه يتحدّث بلغة مختلفة تماماً عما يجري الحديث بها في النظام الانتخابي. وازداد انحسار القواعد الانتخابية لحزب العمل طبقياً وإثنيّاً ومن حيث نسبة التشدّد الديني، ففي الانتخابات الأخيرة "حصل المعسكر الصهيوني على أصواته من التجمّعات المدينية ذات الدخل المرتفع أي من الطبقة الوسطى العليا، وفي مدينتي كيرتين (تل أبيب وحيفا) حقّق المعسكر الصهيوني فوزاً على الليكود، بينما في بلدات الطبقات الوسطى الدنيا كان حضور المعسكر هزيباً".¹⁸ وبالإضافة إلى هذا، خسر الحزب - بسبب الصراع في داخل المعسكر العلماني اليساري - أصوات اليهود المتدينين؛ فالأحزاب الدينية "حدّدت هويّتها بصورة كاملة كجزء من معسكر اليمين بسبب - ولمواجهة - هجومية اليسار الصهيوني عليها المدفوعة بصراعه الداخلي، للحدّ من أثر الأحزاب الدينية في التأثير في معالم الحياة في إسرائيل - وبخاصة في أعقاب حكومة نتنياهو الأولى 1996".¹⁹ وكانت قضية اغتيال راين من أهمّ الأسباب في هذه العلاقة المضطربة وتطوّرها إلى علاقة عداوة بين معسكر اليسار والأحزاب الدينية واليهود المتدينين. فلقد خاض اليسار حملةً عدائيةً ورفعت أصابع الاتهام ضدّ اليمين كافة، وحملت مسؤولية اغتيال راين. وفي حين أنّ هذا الهجوم العدائيّ الاتهامي لليمين كان يسعى لاستثمار الاغتيال في الحملة الانتخابية، فقد جاءت الحملة العدائية بنتائج عكسية، وحثّت المتدينين للتصويت لليمين ردّاً عليها، "ودفعت العديد من المواطنين بعيداً عن التصويت كأفراد، الذي كان سيعطي اليسار أفضلية طفيفة على اليمين، ودفعتهم نحو التصويت كجماعات، الذي يعطي الأفضلية الأكبر لليمين".²⁰

¹⁶ زريق، رائف. (2016). في مديح التملق. مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 108. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ص 42-43.

¹⁷ خليفة، أحمد. مصدر سابق. ص 181.

¹⁸ مصطفى، مهتد. مصدر سابق. ص 91.

¹⁹ بشارة، عزمي. مصدر سابق. ص 27.

²⁰ Goldberg, Giora. Ibid. P56

وبالإضافة إلى الانحسار الطبقي وبحسب التشدد الديني، لجأ اليهود الشرقيون في أعقاب تراجع حركة الفهود السود وفشلهم في الاندماج في اليسار الصهيوني المؤسس، لجأوا إلى إستراتيجية جديدة لتجاوز تهمةهم تقوم على "الانضمام إلى أحزاب اليمين الإسرائيلي كحركة معارضة قادرة على إطاحة حزب العمل".²¹ وهذا ما حصل فعلاً في انتخابات العام 1977. وبذا أصبح حزب العمل يمثل الطبقة الوسطى العليا من الإشكناز العلمانيين، وبشكل أخص أولئك الذين يقطنون في المركز.

الأفق السلمي- المفاوضات، لكن دون شريك:

قدّم اليسار الصهيوني -وبخاصة حزب العمل- خطاباً سياسياً في ما يخص التسوية يتناقض مع برنامجه السياسي؛ فمن جهة يقوم البرنامج السياسي على التفاوض -لا على جميع القضايا- من أجل التوصل إلى حلّ نهائيّ يقوم على أساس حلّ الدولتين، ولكن من جهة أخرى، وبخاصة في أثناء حكومة باراك عام 1999، ومفاوضات كامب ديفيد، قدّم الحزب خطاباً يقول إنّه لا وجود لشريك فلسطيني في المفاوضات. هذا الأمر وضع برنامج اليسار السياسي في حيز المستحيل سياسياً، ومن ثمّ نقله إلى حيز المستحيل تاريخياً مع وصول حماس إلى السلطة التشريعية في انتخابات عام 2006. ومن جهة أخرى، وضع هذا التناقض الناخب الإسرائيلي في حيرة من أمره، فاليسار يطرح حلاً للتسوية مع الفلسطينيين، ويُعلن في ذات الوقت أنّ هذا الخيار مستحيل التنفيذ. في هذا يقول رائف زريق:

أقدم اليسار على الانتحار السياسي مباشرة بعد قمة كامب ديفيد في سنة 2000 حين قام متحدثوه من سياسيين ومثقفين وصحافيين بالتحريض على عرفات شخصياً، وعلى القيادة الفلسطينية عامة، بادعاء أنّه لا يوجد شريك فلسطيني في المفاوضات من أجل الوصول إلى حلّ وسط تاريخي. [...] [هذا الادعاء] دلالاته الوحيدة تعني أنّ على هذا اليسار أن يذهب إلى البيت لأنّه بنى مشروعه السياسي خلال الثمانينيات والتسعينيات على إمكان التوصل إلى حلّ وسط تاريخي مع الفلسطينيين، وأنّ المنظمة برئاسة عرفات هي العنوان للتوصل إلى حلّ كهذا. لكن إذا كان هذا اليسار توصل بنفسه، إلى نتيجة فحواها أنّه لا يوجد هناك أيّ شريك، وأنّ إسرائيل ذهبت إلى أقصى ما تستطيع أن تذهب إليه، وعرضت أسخى عروضها على الفلسطينيين الجاحدين، فأيّ مبرر بعد لوجود هذا اليسار في السلطة بعدما أعلن بنفسه فشل مشروعه السياسي، وأعلن إفلاسه؟²²

ويعلق إيلان پاپه في تحليله لأصول النيو-صهيونية في ذات السياق:

وعندما لم تنجح تكتيكات حزب العمل البراغماتية في التخلّص من الفلسطينيين عبر تطويقهم في بانتوستانين بمساعدة اتفاق أوسلو، كان من الطبيعيّ تماماً بالنسبة إلى الناخب الإسرائيليّ أن ينتقل نحو أولئك المنادين بأنّ على إسرائيل استخدام وسائل صارمة ضدّ السكان الأصليين أينما هم. وبينما أكدّ حزب العمل أنّ على إسرائيل الحصول على الموافقة الدولية، والترخيص الأمريكيّ، من أجل أيّ عمل تقوم به، يبدو أنّ الليكود، والتحالف النيو-صهيونيّ لا يعيران أيّ أهميّة للرأي الدوليّ على الإطلاق، وهما راضيان عن الدعم المسيحيّ - الصهيونيّ المحافظ الجديد الذي يحظيان به في تلة الكابيتول في واشنطن. إنّ النيو-صهيونية هي النهاية المنطقية للمشروع الاستعماريّ الاستيطانيّ في فلسطين.²³

²¹ بشاره، عزمي. مصدر سابق. ص 16.

²² المرجع السابق. ص 41.

²³ پاپه، إيلان. (2016). أصول النيو - صهيونية ومستقبلها. مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 108. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ص 47.

خلاصة وخاتمة:

أسهمت جملة من العوامل الداخلية، الموضوعية والذاتية، في تراجع حزب العمل والمعسكر اليساريّ بعامة في النظام السياسيّ الإسرائيليّ منذ منتصف السبعينيات، أدّت إلى تحوُّله من حزب ومعسكر مهيمن في الحركة الصهيونيّة في اليبشوف والنظام السياسيّ عند تأسيس الدولة، إلى حزب محدود التأثير والقواعد الانتخابية. ومن أهمّ هذه العوامل الانشقاقات والاختلافات داخل الحزب والمعسكر، بالإضافة إلى ظهور أحزاب ذات صبغة اجتماعية (بعضها برز مرّة واحدة). نضيف إلى ذلك تراجع الحزب عن طرحه الاقتصاديّ الاجتماعيّ ومآهيه إلى درجة كبيرة مع اليمين الصهيونيّ في العديد من القضايا الأساسية التي تتعلّق بالسياسة والاقتصاد والقضية الفلسطينية وغيرها. كما أنّ الحزب خسر قواعده الانتخابية في صفوف اليهود الشرقيين، وأسس لعلاقة تناقض مع التيارات الدينية التي رأت نفسها ضمن معسكر اليمين نظراً للهجوم اليساريّ عليها. وكان للسياسات الاقتصادية حصّة كبيرة من أسباب التراجع، إذ أفقدت هذه السياسات الهستدروت والكيوتسات والموشافيم مكائنها في النظام الإنتاجي والسياسي عبر سياسات الخصخصة. وأخيراً يُضاف إلى كلّ ما سلف وصول عملية التسوية إلى أفق مسدود، وفشل اليسار في تحقيق الحلّ الدائم مع منظمة التحرير الفلسطينية.

ومن جهة أخرى، يجب التنبّه إلى الجدلية القائمة بين النظام السياسي والاقتصادي والانقسامات الإثنية في المجتمع الإسرائيليّ؛ إذ يعيد كلّ واحد منهما تعزيز الآخر، بحيث يصبح الفكك من هذه العملية الجدلية والمنظومة أمراً مستحيلاً إذا كان البديل السياسيّ مستنداً هو كذلك إلى ذات الأرضية السياسية - وهو حال اليسار الصهيونيّ -، إذ إنّ تغييراً كهذا، من داخل النظام السياسيّ الحاليّ، يتطلّب من اليسار الصهيونيّ أن يكون أكثر يمينية وشعبوية من اليمين الجديد. وهذا ما تعكسه التناقضات السياسية والأيدولوجية في اليسار الصهيونيّ؛ إذ يبدو هذا اليسار في أفضل الأحوال يميناً مشوّهاً. فكيف للصهيونية كحركة وأيدولوجيا استعمارية أن تكون يسارية؟ وكذلك، كيف يمكن لليسار أن يكون يساراً في واقع استعماريّ، يستفيد ويعزّز فيه منظومة علاقات من الامتيازات الاستعمارية؟

وبالإضافة إلى هذه الجملة من العوامل، علينا التنبّه إلى أنّ هنالك عوامل أخرى دولية، سياسية أو اقتصادية، أدّت إلى تراجع اليسار الاشتراكيّ الديمقراطيّ في معظم دول العالم الأول، وأفرزت في العقدين الأخيرين نخبةً سياسيةً يمينيةً شعبيةً كتلك التي تتراش الحكومة الإسرائيلية. فإذا أردنا فهم تراجع اليسار الصهيونيّ، وصعود اليمين الشعبويّ النيو-صهيونيّ، وجبّ علينا وضع هذه الحالة ضمن سياقها في الرأسمالية العالمية التي أفضت إلى انتخاب حكومات يمينية شعبية مثل دونالد ترامپ وجورج بوش الابن من قبله في الولايات المتحدة، وكحكومة تيريزا ماي في بريطانيا، والحكومات اليمينية في شرق أوروبا وغيرها، والتيارات السياسية المسيحية المحافظة البيضاء في العالم الأول، تلك التي تتميز بعلاقات قوية مع الليكود واليمين الصهيونيّ عامّة.²⁴

كلّ هذه العوامل تحدو بنا إلى الاعتقاد بتراجع حزب العمل أكثر وأكثر مستقبلاً، ولا سيما في الانتخابات القادمة، أو ببقائه على دوره الهامشيّ في أفضل الأحوال مستفيداً من ضعف التحالفات الحكومية.

²⁴ شلزيفر، لينات. (2016). صعود وتأثير التحالف السياسي بين اليمين الإسرائيلي والمسيحية الإنجيلية (Evangelical Christianity): تقرير استقصائي من إصدار مركز مولاد - المركز لتجدد الديمقراطية. (ترجمة وتلخيص: دغش جميلة). مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 63. رام الله: مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. ص 75-89.